الأمم المتحدة
E/CN.3/2019/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الخمسون
٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩
البند ٣ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات المالية

تقرير صندوق النقد الدولي عن استعراض فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية وهياكلها الفرعية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ وللممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير صندوق النقد الدولي عن استعراض فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية وهياكلها الفرعية، المقدَّم إلى اللجنة الإحصائية للمناقشة. ويتضمن هذا التقرير اقتراحاً يقضي بأن تُنقل مسؤوليات فرقة العمل ذات الصلة بالمسائل المفاهيمية والمنهجية المتعلقة بإحصاءات الديون الخارجية إلى لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات، وبأن تنقل مسؤولياتها ذات الصلة بإحصاءات ديون القطاع العام إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية ولجنة صندوق النقد الدولي الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة.

ويرمي الاقتراح إلى تبسيط التشكيلة الحالية المؤلفة من فرقة العمل وهياكلها الفرعية الثلاثة. ومع أن المسائل المنهجية ستُسند معالجتها إلى الهيئات الثلاث السالفة الذكر، فإن المسائل المتعلقة بإدارة البيانات سيتناولها فريق عامل جديد مكرّس لهذا الغرض اسمه الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الديون. وسينصب تركيز الفريق العامل الجديد، الذي من المتوقع أن يضطلع بأعماله إلكترونياً، بطرق منها التداول بالفيديو، على إدارة البيانات وبناء القدرات. ومن المتوقع أن تكون للهيئة الجديدة رئاسة يتم توليّها بالتناوب، وأن تقدم تقريرا كل سنتين إلى اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة. ومن المقترح أيضا أن تُعلَّق أعمال فرقة العمل إلى أن يتبين مدى نجاح الهيكل المبسّط الجديد ويتم ترحيل برنامج عملها. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى إبداء آرائها وتقديم توجيهاتها بشأن الهيكل المبسط المقترح وترحيل برنامج العمل المتعلق بالإحصاءات المالية.

وترد في الفقرة ١٧ من التقرير النقاط المعروضة على اللجنة للمناقشة.

* E/CN.3/2019/1.

18-21706 (A) 040119 090119

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير صندوق النقد الدولي عن استعراض فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية وهياكلها الفرعية

أولا – معلومات أساسية

١ – ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية هي كما يلي:

(أ) وضع معايير منهجية للإحصاءات المتعلقة بالديون الخارجية وديون القطاع العام؛

(ب) تعزيز توافر البيانات عن الأرصدة المالية، ولا سيما الديون الخارجية وديون القطاع العام؛

(ج) تشجيع الممارسات الإحصائية المقبولة دولياً لتحسين نوعية البيانات؛

(د) النهوض بالتعاون المشترك بين الوكالات لبناء القدرات الإحصائية.

٢ – وفي عام ١٩٩٨، وفي أعقاب الأزمات المالية التي شهدتها فترة منتصف التسعينات، وُسِّعت ولاية فرقة العمل لتشمل مهامها تنسيق العمل لتحسين السلامة المنهجية والشفافية ودقة المواعيد وتوافر البيانات المتعلقة بالديون الخارجية والاحتياطات الدولية. وتجتمع فرقة العمل سنوياً في واشنطن العاصمة أو في أوروبا، بمقر أحد أعضائها. وهي تقدم تقاريرها كل ثلاث سنوات إلى اللجنة الإحصائية وسنوياً إلى لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات.

٣ – وتضم فرقة العمل حاليا في عضويتها مصرف التسويات الدولية، وأمانة الكومنولث، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة نادي باريس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي. وتتولى رئاستها إدارةُ الإحصاء في صندوق النقد الدولي.

٤ – أُنشئت فرقة العمل في عام ١٩٩٢، تحت رعاية اللجنة الإحصائية، لتتولى تقييم أنشطة المنظمات الدولية المعنية بالإحصاءات المالية وتقدم توصيات ترمي إلى تبسيط أعمالها، وبخاصة تلافي الازدواجية في أنشطتها. وبعد مرور أكثر من عقدين، تقرر أن من الملائم استعراض مدى أهمية الغرض من وجود فرقة العمل، استناداً إلى المنطلقات التالية:

(أ) اختُتمت بعض العناصر من عمل فرقة العمل بنجاح. ومن ذلك مثلاً إصدار أحدث نسخة من دليل ”إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعدِّيها ومستخدميها“ ودليل ”إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعدِّيها ومستخدميها“، إضافةً إلى إنشاء قاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات الديون الخارجية وقاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات ديون القطاع العام؛

(ب) توجد لجان عالمية أخرى مثل اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة التابعتين لصندوق النقد الدولي، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعنية بالحسابات القومية، وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، وهي هيئات يمكن أن تؤدي دوراً رائداً في مجالَي الديون الخارجية وديون القطاع العام المندرجين ضمن مسؤوليات فرقة العمل. ولذلك، يتعين ترشيد العمل وإيجاد أوجه التآزر وضمان فعالية التعاون الدولي وكفاءته؛

(ج) توجد أيضا ثلاثة هياكل فرعية منضوية تحت فرقة العمل، هي الفريق العامل المعني بإحصاءات الديون الخارجية، والفريق العامل المعني بإحصاءات ديون القطاع العام، وفريق المشاركة القطرية، وهو فريق فرعي تابع للفريق العامل المعني بإحصاءات ديون القطاع العام؛

(د) تشكيلة أعضاء الهيئات الأربع هي تشكيلة واحدة إلى حد كبير؛

(هـ) أدى طول فترة وجود فرقة العمل وإضافة هياكلها الفرعية الثلاثة إلى أن أصبح هيكلها التنظيمي وكفاءتها عموماً موضع تساؤل، بما في ذلك عما إذا كانت الهيئة تؤدي مهامها بصفتها فرقة عمل أو هيئة رقابية أو فريق خبراء يؤدي سلسلة من المهام المحددة؛

(و) مع مراعاة أوجه النجاح الذي أحرزته فرقة العمل في السابق، اتضحت الشكوك الكبيرة التالية:

'١' في السنوات الأخيرة، تباطأت الأعمال المنهجية الفعلية التي تؤديها فرقة العمل حتى أصبحت مستقرة؛

'٢' أعضاء فرقة العمل وهيئاتها الفرعية الثلاث متشابهة في أساسها؛

'٣' الهيكل العام لفرقة العمل يعتبر مثقلا جدا بالوظائف من الرتب العليا؛

(ز) نظرا لهذه الشكوك، ينبغي ترشيد الهيكل العام وبذل الجهود اللازمة لإيجاد هيكل موحد ومصغر ليخدم بما يكفي مجموعتَي البيانات الإحصائية المتصلتين بذلك.

ثانيا – المسائل التي سيجري تناولها

٥ – عند النظر في إغلاق فرقة العمل، من المهم إمعان التفكير في الأنشطة التالية التي يتعين أن يتعهّدها أي هيكل جديد:

(أ) وضع طرائق ومعايير وإرشادات بشأن إحصاءات الدين الخارجي وإحصاءات دين القطاع العام تكون متوافقة مع المعايير المتبعة في نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة، حسب الاقتضاء، وذلك لكفالة أن تظل تلك المنتجات مجدية لمقرِّري السياسات وسائر المستخدمين؛

(ب) ضمان أن تحافظ الوكالات الدولية المعنية على الجهود المبذولة لتحسين القدرات في البلدان التي لديها قدرات متدنية في مجال إنتاج إحصاءات الديون؛

(ج) ضمان أن تُدار الأدوار والمسؤوليات في مجالَي جمع وتصنيف إحصاءات الديون باعتبارها مؤشرات عالمية ويجري التعهّد بها بطريقة تقلل إلى أدنى حد من عبء الاستجابة الملقى على عاتق مُعدِّي الإحصاءات على الصعيد الوطني.

٦ – ويجب أن يكون إنجاز العمل في تلك المجالات الثلاثة متوافقاً مع أفضل الممارسات المتبعة في وضع المعايير والمنتجات الإحصائية العالمية. وإضافةً إلى ذلك، سيتعين أن يعزز الهيكل مفهوم أن أي ناتج يتحقق ينبغي أن تنفذه البلدان في الواقع.

ثالثا – آفاق المستقبل

٧ – يمكن أن تُسند معالجة القضايا المنهجية التي تخضع حاليا للمناقشة ضمن فرقة العمل إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة. غير أن اختصاص هذه الهيئات الثلاث لا يشمل عموما مجالَي إدارة البيانات وبناء القدرات، المسنَدين حاليا إلى فرقة العمل.

٨ – ويُقترح أن تتولى هيئة تنفيذية جديدة، ينصب فيها التركيز على مسائل إدارة البيانات هي الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الديون، المسؤوليات غير المنهجية الملقاة على عاتق فرقة العمل ومهام إدارة البيانات المسندة لهيئاتها الفرعية الثلاث[(١)]. وسيتولى الفريق العامل أساساً مناقشة المسائل المتعلقة بإدارة البيانات وبناء القدرات والبت فيها.

٩ – ووفقا للإجراءات المتبعة، تقدم فرقة العمل تقاريرها مباشرة إلى اللجنة الإحصائية. ويمكن الاستمرار في هذه الممارسة بتقديم الفريق العامل الجديد، مرة كل سنتين، تقارير منتظمة إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ولا سيما اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة. وقد أبلغ رئيس فرقة العمل الهيئات الثلاث المذكورة بذلك وتلقى منها آراء إيجابية. وتقرّر في وقت لاحق أن يُعرض الهيكل الجديد المقترح على اللجنة (انظر المرفق).

١٠ – وسيكون الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وتكون اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات واللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة هي اللجان الرفيعة المستوى التي تتولى، بطلب من الفريق العامل الجديد، إسداء المشورة بشأن المعايير والتوجيهات المنهجية المتعلقة بإحصاءات الديون.

١١ – وتُوجّه أي توصيات أو مقترحات بشأن المسائل المنهجية المتعلقة بإحصاءات الديون الخارجية إلى اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات، فيما تُوجه التوصيات أو المقترحات المتعلقة بإحصاءات ديون القطاع العام إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية و/أو اللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة، إذا ما ارتأى الفريق العامل الجديد ذلك ضروريا.

١٢ – وميزة هذا المقترح هو أنه يبدد الشواغل المشتركة المتعلقة بكثرة الهيئات التي لديها تشكيلة متشابهة وتقدم تقارير عن بنود متشابهة، وبترحيل بنود العمل الضرورية من اختصاص فرقة العمل. ويُعتبر إنشاء فريق عامل من هذا القبيل، بدلا من التشكيل المعقد لفرقة العمل وهيئاتها الفرعية الثلاث، أنسب الطرق لضمان وجود فريق دولي متأهب للبت في المسائل المتعلقة بالديون عند ظهورها. كما أن الهيكل الجديد المقترح من شأنه يلبي على أفضل وجه الاحتياجات المستمرة للعمل مع هيئات أخرى في الأوساط المعنية بالإحصاءات المالية على الصعيد العالمي.

١٣ – ويُقترح أن يقوم الفريق العامل الجديد بتنظيم مؤتمرات تُعقد عبر الفيديو مرتين في السنة. ومن غير المتوقع أن تعقد الاجتماعات بالحضور الفعلي، ولكن يمكن تنظيمها حسب الحاجة، إذا كان

(١) في المرحلة الحالية، يقترح صندوق النقد الدولي أن تُجمَّد أعمال فرقة العمل، لإتاحة فترة مؤقتة يتسنى خلالها إنشاء الفريق العامل المقترح. وبمجرد إنشائه، يمكن إغلاق فرقة العمل رسمياً. أما أعضاء فرقة العمل فينبغي أن يشملهم الفريق العامل الجديد.

ذلك ضـروريا. وفيما يتعلق بالهيكل الإداري للهيئة الجديدة، يُقترح أن تكون لها رئاسـة في إطار التناوب، لكي يتسـنى لكل عضـو توليّها لفترة سـنتين، على أن يُسـلَّم المنصـب من منظمة لأخرى في نهاية الفترة الحالية. والمؤسسة التي تتولى الرئاسة تعمل أيضا بصفتها الأمانة على نفس الأساس.

رابعا – مسائل أخرى يتعين النظر فيها

١٤ – يُوصَـى أيضـا بأن تُعلق أعمال فرقة العمل حتى يتبين مدى نجاح الهيكل المبسّـط الجديد ويجري ترحيل برنامج عمل فرقة العمل.

١٥ – وسـتشـكّل أي مسـائل حالية ذات صـلة بقاعدة بيانات إحصـاءات الديون تُناقش ضـمن فرقة العمل (المركز المشترك بشأن الديون الخارجية مثلاً) جزءا من برنامج عمل الفريق العامل الجديد.

١٦ – وينبغي أن يواصل الفريق العامل المقترح الأخذ بنهج تعاوني المنحى يتيح لمختلف الوكالات تقديم الدعم على نحو متبادل لأنشطة التدريب في مجال إحصاءات الديون.

خامسا – نقاط للمناقشة

١٧ – **اللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها وتقديم توجيهاتها بشـأن الهيكل المبسـط الجديد المقترح وترحيل برنامج العمل المتعلق بالإحصاءات المالية.**

المرفق

الهيكل الجديد المقترح لبرنامج العمل المتعلق بالإحصاءات المالية